أبناء المغاربة في ألمانيا

التعليم متدنّ و25 ٪ منهم فقط حصلوا على شهادة الباكلوريا

إعداد: حسناء زوان

أكدت مجموعة من الأبحاث والدراسات الحديثة، التي اهتمّت بالبحث في موضوع التعليم في ألمانيا، والمتعلق منه بأبناء المهاجرين، كون هذا التعليم متدنيا ولا يراعي تكافؤ الفرص، وفي مقدمتها دراسات «بيزا» لسنة 2001، والصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، حيث نشرت معطيات دقيقة وصارخة عن المستوى التعليمي لأبناء الجالية، وخاصة المسلمة منها، والمتعلق بكون نظام المدارس الألمانية يتم التركيز فيه بشكل مبالغ فيه على العلامات الدراسية في التقييم، الشيء الذي جعل طلاب المهاجرين في ألمانيا أسوأ من نظرائهم في الدول الصناعية الكبرى الأخرى، بناء على وضعية أسرهم المادية، والتي تعد معيارا لنجاح التلميذ أو فشله، وهي حقيقة أيدتها دراسة «شانسن شبيغل»، التي خلصت إلى عدم تكافؤ الفرص في ألمانيا، رغم المجهودات التي بُذلت في هذا الإطار، وهو ما يحول دون التحاق العديد منهم بالجامعات والمعاهد العليا.

وتبعا للجدل الذي أثارته هذه الدراسات، بفضحها للواقع المزريّ الذي يتخبط فيه أبناء الجالية، أعلن مانفريد بريينتسل، الباحث في شؤون التعليم ومستشار الحكومة الاتحادية في لجنة التربية في البرلمان الألماني، بدوره، في مارس المنصرم، وجود مشكلة كبيرة تتجلى في تفاوت الفرص ودرجات التحفيز حسب الولاية والمستوى المعيشي للطالب وأسرته.

وبدورها، تعدد ختيمة بوراس، الأستاذة الجامعية، أسباب تراجع التعليم لدى أبناء الجالية المغربية في دولة ألمانيا استنادا إلى بيانات مكتب الإحصائيات الاتحادي الألماني، الذي أكد أن عدد الأطفال المغاربة الحاصلين على شهادة التأهيل (الباكلوريا) للالتحاق بإحدى الجامعات لا يتعدى 25 %، في حين تبلغ النسبة في المجموع السكاني العام 65 %.

100 ٪

85 % من الطلبة المغاربة في الجامعات الألمانية ليسوا من المولودين في ألمانيا بل قادمين من المغرب

وهنا تجدر الإشارة، حسب ختيمة بوراس، إلى أن 85 % من الطلبة المغاربة في الجامعات الألمانية ليسوا من المولودين في ألمانيا، بل هم قادمون من المغرب، وبخصوص الصعوبات تؤكد وجود عوامل مؤثرة في النجاح، منها ما هو مباشر وله تأثير على المردودية الفردية بشكل واضح، وأخرى غير مباشرة، بوصفها نتاجا لسلسلة من التفاعلات بين الشخص ومحيطه الخارجي، والتي تؤثر في شخصيته وتكوينه، ومن ثمة في اندماجه، وعلى رأسها اللغة، لكونها أداة للتعبير وللتواصل الناجح، حيث يحول عدم إتقانها دون التواصل الجيد وبالتالي الإستمرارية وتحقيق الذات المنتجة اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا.

إلى جانب العامل السوسيو -اقتصادي، الذي لا بد من التوقف عنده، لا نعكا سا ته السلبية على المهاجرين المغاربة وغيرهم من أبناء الطبقة العاملة، والذين يمثلون أقلية بين طلاب الجامعات وأصحاب المناصب القيادية، بالمقارنة مع نظرائهم من الطبقة الغنية أو الوسطى.. وبما أن أغلبية المهاجرين، بمن فيهم ذوو الأصل المغربي، ينتمون إلى طبقة العمال، فإنهم لا يتمتعون بمستوى تعليمي يُمَكّنهم من مساعدة أبنائهم، فإن نسبة تفوقهم ضئيلة، وهذا أمر يمكن تفهّمه تبعا لعدد أفراد الأسرة وصعوبة الإشراف على جميع الأبناء وعلى واجباتهم المدرسية، لاسيما أن تكلفة الدروس الخصوصية تشكل عقبة حقيقية يصعب تخطيها، وغالبا ما يدفع الدخل المحدود المهاجرين إلى البحث عن سكن في أحياء قديمة تحتاج إلى الترميم أو في أماكن لا تتوفر فيها وسائل الراحة.. وفي ظل هذه المعطيات، تتضاءل أمام أبناء المهاجرين فرصُ الاحتكاك بأصدقاء من مستوى اجتماعيّ أفضل، مما يؤثر سلبا على تنشئتهم الاجتماعية، وكذا التقييم الخاطئ لكفاءاتهم، لتمييز بعض المهاجرين الذكور على الإناث في العملية التعليمية، وكذا مهنة الوالدين، مستواهم التعليمي، درجة وعيهم الثقافي، كيفية قضاء وقت الفراغ، الطموحات الشخصية والاستطلاعات التعليمية...

وهناك عوامل وأخرى جعلت ختيمة بوراس تصدر كتابا حول «التعددية اللغوية والنجاح المدرسي لدى أبناء المهاجرين» بغرض إماطة اللثام عن الوضعية التعليمية لأبناء المهاجرين، من خلال دراسة علمية، تناولت فيها الصعوبات والعوامل التي تُعيق مسارهم العلمي ومناقشتها في ظل معطيات اجتماعية واقتصادية، ومن ثمة استنتاج حلول لمعالجة التحديات الرئيسية، من أجل تحسين الوضعية التعليمية لأبناء المهاجرين.

الدكتورة ختيمة بوراس: نجاح المدرسة المغربية تتقاسمه كل الجهات الفاعلة فيه

-كيف تقيّمين واقع المدرسة المغربية؟

● تحتاج المدرسة المغربية، من منظوري الشخصي، إلى إصلاح جذري على جميع المستويات، إلا أن إنجاحَه رهين بإشراك كافة الجهات المؤثرة في التعليم والمتأثرة به، لأن التعليم ليس وحدة مستقلة بذاتها، وإنما هو منظومة تشمل مجموعة من القوى التي تتفاعل في ما بينها، ولهذا فإن أيّ تغيير يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل مكونات المنظومة التعليمية، بما فيها التلميذ، المدرس، الإدارة والأسرة... وألا يكتفي بتعديلات سطحية على مستوى الآليات ومناهج التعليم. وفي الشأن ذاته، أعطى الملك، في خطابه لـ20 غشت، بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، إشارة قوية لنهج جديد ودعم النهضة التعليمية في المغرب.

-ما مسؤولية الوزارة الوصية في ضرورة تحسين وضعية الطالب المغربي في المهجر؟

● التعليم قضية مجتمعية مصيرية لا يصح تحمّل أو تحميل مسؤوليتها لهيئة بعينها.. وبالتالي فإن نجاح السياسة التعليمية المغربية هو نجاح يتقاسمه كل المواطنين المغاربة وكذلك الأمر في حال فشلها، إذ يتطلب التغيير مجهودات «ضخمة» من جميع الجهات، لمواكبة التغيرات القائمة في العالم الحديث، من خلال الاستثمار في تنمية وتطوير الموارد البشرية وتأطير الشباب المغاربة وتوجيههم ودعم كفاءاتهم، وخاصة المقيمة خارج البلاد، بفتح قنوات التواصل بينها وتشجيع القدرات الإبداعية في جو يضمن الحرية الفكرية، ثم النهضة بالبحث العلمي، الذي يعدّ المفتاح الرئيس للتنمية، حيث يتوفر المغرب، في الداخل والخارج، على ثروة بشرية هائلة وعلى طاقات عالية، إلا أنها -للأسف- لا تُستغل بشكل يعود بالمنفعة على الوطن الأم و لاحتلال مراكز الصدارة، إلى جانب الدول التي ربطت تقدّمها بنجاح تعليمها.

أستاذة في جامعتي بوخوم وإسن في ألمانيا